جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الجرائم المستحدثة والبحث العلمي

اللواء/ محمد محمود درويش

٢٠٠١م

الجرائم المستحدثة والبحث العلمي

اللواء / محمد محمود درويش

الجرائم المستحدثة والبحث العلمي

تمهيـــد

يمارس تاريخ الجماعات تأثيره على حاضرها، ورسمه لمعالم مستقبلها، ورغم الفاصل الزمني بين الماضي والحاضر والمستقبل، ورغم تسرب محصلة ذلك في قاع الشعور والوجدان والوعي، فان للماضي قنوات للتأثير في مجريات الحاضر، وللحاضر مسالك لصياغة المستقبل.

وهذا العصر يسوده العلم، وإذا كنا نحاول الخروج من الماضي، إلا أننا نستوعب تراثه ونعي دروسه ونستفيد منها، لنضمن السيطرة على الحاضر الذي نعيش فيه، نأخذ منه ونعطيه، لنصيغ مستقبلاً آمناً تحقق فيه الأجيال القادمة مجداً ورخاءً للوطن العربي.

وكان للتطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العصر، تأثير كبير في تطوير كافة مناحي الحياة ومجالاتها المتعددة، من خلال البحث العلمي في جميع فروع العلم المختلفة والتي تفرز مع كل يوم العديد من الاختراعات والأجهزة العلمية العديدة لاستخدامها في خير البشرية وتحقيق رفاهيتها.

وقد انعكس ذلك التطور على الجريمة، بل يمكن القول إن الإجرام قد استفاد من الطفرة العلمية التي بصمت مسيرة الحياة الاجتماعية، بشكل قد فاق العديد من مناحي أنشطة الحياة الأخرى ولعل ذلك يرجع في حقيقته إلى حرص المجرمين على أعمال الفكر للبحث دوماً عن كل ما هو جديد لتوظيفه لخدمة أغراضهم غير المشروعة، وقد أدى ذلك إلى ظهور جرائم مستحدثة تتزايد صورها يوماً بعد يوم وتتطور أساليب وسائل ارتكابها، مما

يتطلب تدريب القائمين على أمر مواجهتها على طرق وأساليب مكافحتها وضبط مرتكبيها وتقديمهم للعدالة لردعهم، حماية للشرعية، وسيادة القانون، والتقدم العلمي. وتوجيهه لخير البشرية، دون استغلال العناصر الإجرامية له في ارتكاب الجرائم.

وتتمثل أهم صور الجرائم المستحدثة، في جرائم (الحاسب الآلي- تزييف العملات والأختام باستخدام أجهزة الكمبيوتر- بطاقات الائتمان- سرقة الأعضاء البشرية والأطفال والمتاجرة فيها- غسيل الأموال- الإرهاب- سرقة الحقوق الأدبية وبراءات الاختراع- الجرائم المنظمة).

وتبذل الأجهزة الأمنية في مختلف البلدان جهداً هائلاً، للاستفادة من أساليب البحث العلمي المتعددة، لمواجهة هذه الجرائم، ورصد حركة الجريمة في المجتمع للتعرف على المؤشرات الدالة عليها، والمحددة لطبيعتها والمنبئة باتجاهاتها، لوضع الخطط الكفيلة بمواجهتها والتصدي لها.

وإذا كان ذلك يعني لكافة المتخصصين بأبحاث الجريمة، ضرورة الاهتمام بمدارسة تطور الجريمة، فإن الرسالة الأولى في المواجهة تخاطب أجهزة الأمن، وفي مقدمتها معاهد ومؤسسات الدراسات الأمنية، التي يعني هذا التطور بالنسبة لها، أهمية مضاعفة الجهود التدريبية والتعليمية، لإعداد رجل الأمن القادر على مواجهة هذه الجرائم.

وقد استطاعت الاستراتيجية الأمنية المصرية، مواجهة الجرائم المستحدثة والتصدي لها، بشكل واضح وملموس، ليس على الساحة الأمنية الداخلية فحسب، وإنما على الساحة الدولية باستخدام أحدث أساليب البحث العلمي- في التخطيط لمواجهة هذه الجرائم والتنبؤ بها. ونعرض فيما يلي لأهم ملامح هذه الاستراتيجية، وللطبيعة التكاملية لرسالة أكاديمية الشرطة بوصفها إحدى آليات تنفيذ هذه الاستراتيجية.

ملامح الاستراتيجية الأمنية المصرية

توالت إنجازات المؤسسة الأمنية، لتشمل كافة القطاعات المعنية بمواجهة الجرائم المستحدثة، ويكاد يلمس كل منصف على المستوى الإقليمي والدولي، قدر تلك الإنجازات، بسبب الثورة الهائلة التي أصبح يعيشها العالم بأسره في مجالي الانتقال والاتصال، وتتكامل هذه الإنجازات الأمنية لتفرز في النهاية ذلك الاستقرار الأمني، الذي تحقق بفضل استخدام أساليب البحث العلمي الحديثة والمتطورة.

وتأسيساً على ذلك فإن النجاحات الأمنية المتلاحقة التي حققتها استراتيجية العمل الأمني في مجال مواجهة الجرائم المستحدثة تعتمد على عدة مرتكزات أساسية يمكن إيجازها فيما يأتي:

- الاعتماد على العلمية كمنهج للتفكير الأمني، وأسلوب في أداء خططه في قطاعات العمل الأمني المعنية بمكافحة الجرائم المستحدثة.
- زيادة قدر الاعتماد على وسائل التقنية الأمنية في كافة مجالات العمل الأمني من انتقال، واتصال، وتحليل، وجمع معلومات، وتوثيق، وتحقيق شخصية، واستدعاء معلومات بعد تبادلها وبرمجتها، ورصد حركة المشتبه فيهم والخطرين، وإحكام السيطرة على الموانىء والمنافذ والمطارات، وحماية الشخصيات، وتأمين المنشآت، وأجهزة المراقبة والتحكم في شرايين المرور وطرق انسيابها وغير ذلك من المجالات الأخرى.
- الاهتمام بمنهج مدارسة الأحداث الأمنية وتحليلها، لاستنباط ما تحويه الجرائم المستحدثة من دلالات تعتبر موجهات للعمل الأمني في قطاعاته المختلفة.

- دعم العمل الأمني العلمي، وذلك بتشجيع التأليف العلمي في مجال البحوث الأمنية، وتوجيهها لمدارسة مشكلات العمل الأمني مدارسة علمية تقدر في النهاية على حسن مواجهتها مواجهة سليمة.

- حسن توجيه آليات العمل الأمني في قطاعاته المختلفة بانتهاج منهج بدء الفعل الأمني، والابتعاد عن منهج رد الفعل لفعالية الأول وقصور الثاني.

- تنامي قدر الاقتناع بأهمية تعميق جسور التعاون الإيجابي وبالبناء مع فئات الجمهور المختلفة، باعتباره في النهاية رجل الأمن الأول مصدر كفاءة العمل الأمني، والغاية المرجوة من تحقيق أقصى رشد فيه.

- الاهتمام بالمعلومة الأمنية يفي مجال منع الجريمة وضبط مرتكبيها، والتوجه نحو استحداث وسائل جديدة في مجال جمعها، ومقارنتها، واستكمال أي نقص موجود فيها.

- الارتقاء بمستوى تدريب العنصر البشري، وتأهيله إلى القدر المناسب لمطلوبات التحديات الأمنية اليومية، ولقد ارتكزت الاستراتيجية الأمنية لتطوير العنصر البشري في اتجاهين رئيسيين أولهما رأسي يعتمد على حسن انتقاء العناصر البشرية، انتقاء يليق بمطلوبات رسالة الأمن على الساحات المحلية والدولية، وثانيهما اتجاه أفقي لتوسيع دائرة الاختيار، ومضاعفة نطاقه ليشمل زيادة أعداد العناصر البشرية الفعالة ومضاعفة منابع الحصول عليها وحسن إعدادها.

- تعميق روافد التعاون الدولي الأمني، ايماناً بمردود هذا التعاون الإيجابي على الساحة الأمنية المحلية في مجال مكافحة الجرائم المستحدثة.

الطبيعة التكاملية لرسالة أكاديمية الشرطة

تعد كليات الشرطة والمعاهد الأمنية ، هي أولى الأجهزة المعنية بحركة الجريمة المستحدثة لاستقرائها ، واستخلاص الدلائل المحددة لاتجاهاتها ، وذلك بهدف استيعابها وإدخالها ضمن أهم المعطيات اللازم مراعاتها في إعداد رجل الأمن بمستوياته المختلفة ، إعداداً علمياً كاملاً .

وانطلاقاً مما ورد في وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرين التي أشارت إلى أهمية إصلاح البنيان المؤسسي للعلم والتكنولوجيا من القوى البشرية والموارد المالية والمادية وتدعيم عمليات الابتكار

فقد حرصت وزارة الداخلية على تطوير أكاديمية الشرطة ، التي تعتمد على البحث العلمي وتكنولوجيا العصر ، من أجل تطوير الأداء الأمني بما يتلائم مع الاحتياجات المستقبلية ، لتحقيق مظلة الإعداد والتأهيل لضباط الشرطة ، خلال مسيرة حياتهم الوظيفية بدء من قبولهم بكلية الشرطة وانتهاء بانتهاء خدمتهم ، ومروراً بتقلدهم للعديد من الوظائف التنفيذية والاشرافية والقيادية المختلفة حسب طبيعة العمل الأمني المكلف به والمنسوب اليه ، ويمكن حصر تلك الأدوار المتابعة والمتداخلة والمتكاملة ، والقائمة على استخدام أحدث أساليب البحث العلمي ، لتحقيق رسالة الأكاديمية في عدة مراحل أساسية هي :

- مرحلة التكوين والإعداد .
- مرحلة التدريب والإنماء .
- مرحلة التثقيف والتأهيل .
- مرحلة البحث والتحليل والتنسيق الدولي .

مرحلة التكوين والإعداد

وتضطلع كلية الشرطة بهذه المرحلة، حيث تتصاعد فيها الجرعات التدريبية والتعليمية بشكل محسوس ومدروس، باستخدام أساليب البحث العلمي الحديث والمتطور، لإعداد رجل الأمن إعدادا متوازناً وكاملا يمكنه من القيام بواجباته في مواجهة الجرائم المستحدثة، ويمكن حصر مرتكزات هذه المرحلة في الآتي :

- انتهاج العلمية كأساس للتفكير، وإطار لتنفيذ خطط إعداد رجال الأمن وبرامج صناعة أدائهم في مواجهة الجرائم المستحدثة، ويتمثل ذلك في استمرار دعم عملية التأليف الأمني في إطار علمي للاستفادة من جهود أصحاب الخبرات والمؤهلين لإعداد مؤلفات علمية في مجالات العمل الأمني بصفة عامة، ومواجهة الجرائم المستحدثة بصفة خاصة.
- رصد الجرائم المستجدة على الساحة الأمنية، وربط الطالب الخريج أثناء سنوات دراسته بالكلية بواقع الممارسة الأمنية اليومية أولاً بأول، وقد تجسد ذلك في عدة مظاهر أساسية أهمها :
- استحداث موضوعات أمنية تتعلق بإدارة الأزمة الأمنية، والحس الأمني، والقيادة الأمنية، والعمل في المراكز والأقسام الشرطية، والأمن العام، والحاسب الآلي.
- استحداث برنامج كامل للبانوراما الأمنية يتم فيه عرض آخر ما ارتكب من جرائم مستحدثة من خلال أشخاصها الطبيعيين حسب دور كل منهم من واقع أحداث ارتكابها.
- استحداث منهج اصطناع المواقف الأمنية والتخطيط لمواجهتها، ليتم من خلال التدريب على التفاعل على مختلف الجرائم المستحدثة من واقع الممارسة اليومية.

- انتهاج منهج المحاكاة لتضييق الهوة الفاصلة بين التصورات النظرية المحضة، وبين ظروف الممارسة الفعلية والواقعية.

- استحداث منهج لتعميق جسور التعاون مع أفراد الجمهور وخاصة لدى المثقفين منهم لتعظيم دورهم الأمني بشكل يساهم في تحقيق المزيد من التطور في مراحل العمل الأمني المختلفة.

- الاهتمام بالممارسة التدريبية الفعلية أكثر من التركيز على المناهج النظرية المحضة وذلك ايماناً بالمردود الإيجابي الواضح للتركيز على الجانب العملي، ويتمثل ذلك في المزيد من الاهتمام بكافة مراحل التدريب في سنوات الدراسة المختلفة بدءاً من التعليم الأساسي، وانتهاء بالإعداد الأمني للضابط الخريج بشكل يؤهله للتعامل مع ظروف الواقع الأمني. ويظهر ذلك فيما يلي :

- خلق ظروف الممارسة الأمنية كما يشهد بها الواقع الأمني.

- الاعتماد على التدريب العلمي والفني في المسارح المختلفة وفي مقدمتها مسرح الجريمة.

- الاهتمام بالتدريب التكتيكي أي الفعلي والفجائي المماثل لظروف الممارسة الفعلية مثل التدريب على أعمال الرماية التكتيكية والخاصة والمفاجئة.

- تبني منهج إعداد الضابط الخريج المتكامل، أي المؤهل لإمكان القيام بكامل التكليفات الأمنية المختلفة سواء ما يتعلق منها بالعمليات الشرطية العادية، أم بالعمليات الشرطية الطارئة، أم بالعمليات الشرطية الخاصة.

- استحداث منهج اللياقة البدنية يهدف إلى الإعداد المتكامل للطالب الخريج بشكل يمكنه من حسن الدفاع عن النفس. وإعداد الطالب بدنياً وتقييم أدائه وفقاً للمستويات التدريبية المقررة في رياضة التايكوندو، ومضاعفة الاهتمام بالرياضات العسكرية.

- إثراء ثقافة الضابط الخريج من خلال عدة روافد مختلفة تضمن من خلالها توسيع دائرة المعارف والاهتمامات لتشمل المجالات الأمنية لحسن صناعة رجل الأمن . وتتمثل تلك المجالات في المظاهر التالية :

- إتاحة الفرصة للطلبة لإعداد بحوث ميدانية علمية في الموضوعات الأمنية، والقانونية والعلمية المختلفة .

- إعداد المسابقات العلمية بين الطلبة للتنافس في مجالات التأليف والدراسات الاختيارية ، وكذلك في مجالات الإبداع الأدبي والفني .

- الاهتمام بالجانب الاجتماعي في خطة الإعداد باعتباره رافداً هاماً في حسن إعداد الطالب الخريج . ويتمثل ذلك الإعداد الاجتماعي في عدة مظاهر تحرص الكلية على صياغتها على النحو التالي :

- تنمية الروابط الاجتماعية والعلاقات الطيبة بين مجتمع الكلية، وبين المجتمعات الأخرى في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وذلك بعقد اللقاءات ، والندوات، والزيارات تبادلاً يثري من العلاقات الاجتماعية بصفة دائمة .

- ترسيخ مفهوم العلاقات الانسانية في ضمير ووجدان طلبة الكلية، والحرص دوماً على زيادة قدر اقتناعهم بمنهجها باعتبارها أهم عناصر التميز في العمل الأمني .

- إبراز الوظيفة الاجتماعية والانسانية للعمل الأمني، ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق ذلك . وذلك باستحداث برامج وأعمال تزيد من قدر إيمان الخريجين وكذلك أفراد الجمهور بطبيعة تلك الوظيفة، وقد تجسد ذلك في إنشاء فريق تطوعي لأعمال الإنقاذ في الكوارث والأزمات من طلبة كلية الشرطة .

مرحلة التدريب والاتصالات

تتولى كلية التدريب بمعاهدها التدريبية المتخصصة تحقيق أهداف هذا الدور، والذي تسعى الأكاديمية بواسطته إلى تدريب ضباط الشرطة في مستوياتهم الوظيفية المختلفة، بالإضافة إلى صقل معارفهم والارتقاء بخبراتهم ليكونوا دوماً عند مستوى مطلوبات الساحة الأمنية بكل ما تعنيه من تعبيرات، وتتمثل مرتكزات العمل بكلية التدريب في مجال مكافحة الجريمة المستحدثة باستخدام أساليب البحث العلمي فيما يأتي :

- تقويم وتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسات التدريبية، تحديدا لاحتياجاتها التدريبية، اللازمة لتدريب رجل الأمن القادر على مواجهة الجرائم المستحدثة.
- التركيز في مجال التدريب على الموضوعات التي ترتبط بالجرائم المستحدثة، باعتبار التدريب يمثل الترجمة الحقيقية للواقع الفعلي ومعايشة المتدربين للظروف المماثلة.
- التوسع في ايفاد بعثات تدريبية داخلية وخارجية لإعداد مدربين في الموضوعات ذات الصلة بوسائل وأساليب ارتكاب الجرائم المستحدثة.
- خلق آليات مناسبة لتحقيق التفاعل بين خطط وبرامج الاعداد والمتغيرات الأمنية، من خلال التحليل المستمر للمتغيرات الأمنية، وترجمتها إلى معطيات تدريبية.
- مواكبة أحدث الأساليب في الإعداد العلمي والتدريبي من خلال الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية المتطورة وتنفيذ البرامج التدريبية، والاستعانة بالأجهزة والمعينات السمعية والبصرية، والاستفادة من وسائل التقنية الحديثة، وإمكانات العصر، وفكره الجديد.

- تدعيم المكتبات العلمية والبحثية بالمعاهد التدريبية المختلفة بالجديد والحديث من الإصدارات والنشرات واليوميات في مجال الجرائم المستحدثة .

- تنمية المهارات الفنية والمتخصصة للقادة من خلال النشرات التدريبية كأسلوب للتدريب المكتبي ، وتنظيم مؤتمرات وندوات في كافة مجالات وتخصصات العمل الأمني ، على نحو يؤدي إلى توظيف معطيات العصر لخدمة القضايا الأمنية ، خاصة الظواهر الإجرامية المستحدثة .

- كما يتم تنظيم دورات للقيادات الوسطى بهدف ترشيد الدور القيادي لهم في توجيه وتدريب المرؤوسين ، وبالتعامل العلمي مع مشكلات العمل الأمني ، واكتساب الخبرات الفنية والادارية لاستكمال مقومات القيادة ، مع استمرار أساليب التنفيذ المتطورة التي تنعقد بمعهد تدريب الضباط بالأكاديمية ، والمتمثلة في لعب الأدوار والمواقف الأمنية المصطنعة وتقديم أوراق العمل والبحوث والتركيز على الجانب التطبيقي والعمل ، ويكون ذلك من خلال عقد دورات وفرق تدريبية في (البحث الجنائي - مكافحة المخدرات - الدراسات الهامة - الدفاع المدني - عمليات الشرطة - اتصالات الشرطة - قيادة القوات النظامية - الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات - الأسلحة المعاونة - المرور - الشؤون الإدارية والمالية والإمداد - الأدلة الجنائية - إعداد المدربين) .

- دعم أواصر التعاون والتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات العلمية والبحثية بالدولة للاستفادة من إمكاناتها وخبراتها ، في مجال استخدام الأساليب العلمية الحديثة في مكافحة الجرائم المستحدثة .

مرحلة التثقيف والتأهيل

وتنهض بهذه المرحلة كلية الدراسات العليا بالنسبة لضباط الشرطة

الراغبين في استكمال مسيرة دراستهم العليا في مجال العلوم الشرطية .

وانطلاقاً من إيمان كلية الدراسات العليا بأهمية الالتزام الكامل بمبدأ ربط مناهج الدراسة بواقع الحياة العلمية التي يعيشها جهاز الشرطة وبما يتمشى مع احتياجاته وقضاياه المعاصرة ، فقد قامت الكلية باستحداث دبلومات يتحقق فيها كافة المقومات والمعايير الجامعية بهدف إكسابهم المعارف المتعمقة للقضايا الأمنية وبيان علاقتها بعديد من التحديات المعاصرة خاصة ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد تضمن تطوير مناهج الدراسة ما يلي :

- الاهتمام بما يعرف بالدراسات والعلوم البيئية ، أخذا بالمفهوم الحديث لوحدة المعرفة الإنسانية الذي يعبر عن تلاقي وتكامل فروع العلم وتخصصاته المختلفة في بحث الظاهرة الواحدة باعتبارها ضرورة تلح على الأخذ بها في خدمة أغراض الأمن - وقضاياه المعاصرة - وتعين على بناء فروض منطقية لكل عمل علمي تتجاوز مجال التخصص الواحد .

- التركيز في مادة بحوث العمليات على موضوع حسابات التنبؤ الخاصة بالجرائم المستحدثة وبما يمكن أن تؤول اليه الظروف و المؤثرات من أحداث .

- تكليف الضباط الدارسين بعمل سيناريوهات فرضية « جاهزة » في مجال مواجهة الجرائم المستحدثة على غرار مشروعات التخرج في الكليات العملية - لموقف أمني حرج يتوقع أن يواجه رجل الأمن وأن يقدم الحلول العلمية لمواجهته ، وذلك كله في ضوء المبادىء العامة التي احتوتها مناهج الدراسة بالأكاديمية .

- إجراء البحوث الخاصة بدراسة أساليب وطرق الجرائم المستحدثة ، وتلك

التي تهدف إلى دراسة مشكلات العمل في جهاز الشرطة، لوضع الحلول المناسبة لمواجهتها، واقتراح آليات تنفيذها.

- تنظيم حلقات دراسية لمناقشة الموضوعات أو الظواهر الإجرامية المستحدثة والطارئة التي تواجه الشرطة وتؤثر على الأمن للوصول إلى أفضل الحلول العاجلة، من خلال دعوة الخبراء والمتخصصين في هذا المجال لدراستها مع الضباط الدارسين بكل دبلوم على حده حسب موضوع المشكلة المطروحة.

مرحلة البحث والتنسيق الدولي

ويكلف بذلك قانونا وواقعا مركز بحوث الشرطة الذي تم إنشاؤه كأحد مكونات أكاديمية الشرطة، وذلك لإجراء الأبحاث العلمية والتطبيقية في المجالات الشرطية، ووضع الحلول الملائمة للمشكلات الأمنية طبقا للأساليب العلمية الحديثة.

- هذا بالإضافة لتشجيع الإبداع العلمي الشرطي في مجال التأليف والترجمة والنشر، وتوظيف الفكر الشرطي المتطور، والوسائل الفنية الحديثة لخدمة أجهزة الأمن مع تطوير نظم وأساليب عملها، ورفع مستوى أداء العاملين من ضباط وأفراد ليتمكنوا من مواجهة التحديات والظواهر الإجرامية الحديثة، وإيجاد الحلول المناسبة لما يصادفهم من مشكلات.

- ويهدف المركز أيضاً إلى توثيق الروابط بين أكاديمية الشرطة والهيئات العلمية والجامعات ومراكز البحوث المعنية بالأمنية والجريمة في داخل البلاد وخارجها من خلال المؤتمرات والندوات وتبادل الخبرات والأبحاث في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

- ويقوم المركز بتوفير قاعدة للبيانات والمعلومات والمراجع التي تخدم أغراض

البحث العلمي الأمني وتطويراً لذلك تم ربط المركز بشبكة المعلومات العالمية «الانترنت» لتوفير أكبر قدر من المعارف لتحقيق أغراض البحث العلمي.

- وفي مجال البحوث يتصدى المركز بالدراسة لجميع الظواهر المستحدثة والقضايا القومية ذات البعد الأمني، وتناولها بالبحث والدراسة بالمشاركة مع الأجهزة القومية المتخصصة والجامعات، مما أدى إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية لتلك الظواهر والمشكلات والقضايا، ووسائل علاجها وكيفية حلها.

- كما يتم ترجمة العديد من المراجع العلمية والشرطية في مجال التدريب ومكافحة الجريمة المستحدثة بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

- ودفعاً للعمل البحثي وتطويراً للأداء العلمي بالمركز، فقد أنشيء بالمركز الأقسام العلمية التالية:

- قسم العدالة الجنائية وحقوق الإنسان.

- قسم الدراسات الأمنية التطبيقية.

- قسم التعاون الدولي الأمني.

- يساهم المركز في توثيق الصلات ودعم الروابط وتعزيز التعاون العربي، من خلال تطوير برامج التعاون مع مراكز البحوث الأمنية بالدول العربية الشقيقة والمؤسسات العلمية المتخصصة، وفي هذا الإطار قام المركز بعقد عدد من المؤتمرات والندوات والمحاضرات بالمشاركة والتنسيق مع مراكز البحوث والدراسات الأمنية بالدول العربية وجامعة الدول العربية.

- توطيد التعاون الأمني على المستوى العربي، وذلك بإصدار عدد من المجلات والنشرات والمطبوعات المترجمة وأهمها:

- مجلة علمية باللغة العربية لنشر ملخصات ومناقشة البحوث التي أجراها المركز - لخدمة الفكر الشرطي العربي وتوزيعها على المراكز البحوث وكليات الشرطة بالدول العربية.

- نشر سلسلة من الكتيبات والنشرات العلمية في الموضوعات والمشكلات الأمنية لتبصير المواطنين على مستوى الوطن العربي بدور أجهزة الشرطة في تحقيق الأمن والاستقرار والوقاية من الجريمة والمحافظة على الحياة أثناء الكوارث وكيفية مواجهتها.

- إصدار نشرة مركز بحوث الشرطة والتي تحتوي على ترجمات ودراسات شرطية لخدمة رجال الأمن على المستوى العربي.

- كما يقوم المركز بدعم التعاون الأمني والثقافي مع الدول الإفريقية في مجال مكافحة الجرائم المستحدثة، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية أمنية لضباط الشرطة الأفارقة بالمركز الإفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة التابع لمركز بحوث الشرطة.

- واستشراقاً لآفاق جديدة للتعاون الأمني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية الأوروبية والدول المستقلة حديثا فقد أنشيء عام ١٩٩٤م مركز الدراسات الأمنية والتدريب لتلك الدول بمركز بحوث الشرطة.

- وتنفيذا لسياسة الوزارة في دعم وحماية حقوق الإنسان يضطلع مركز الدراسات الدولية وحقوق الإنسان بالمركز باجراء الدراسات الخاصة بحماية حقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات المحلية والدولية المهتمة بهذا الموضوع.

- وللمركز مكتبة علمية مركزية على مستوى عال تم تزويدها بكافة الوثائق الشرطية التاريخية والمؤلفات والمراجع ودوائر المعارف العربية والأجنبية

والكتب والبحوث والدوريات في جميع نواحي المعرفة بصفة عامة، ومجالات الشرطة بصفة خاصة، وتزويد المكتبة بدورها المكتبات الشرطية الفرعية بأجهزة وزارة الداخلية ومديريات الأمن بالبحوث والمراجع والدوريات.

تشييد صرح يكفل استمرار الانطلاق الأمني «أكاديمية مبارك للأمن»

وتوضح عملية رصد الساحة الأمنية بمستوياتها المختلفة، أن اتجاهات الجريمة في القرن الحادي والعشرين الذي اقتحمنا أبوابه، قد أصبحت متغيرة بشكل كبير وسيمتد ذلك التغيير ليشمل كافة عناصر العمل الإجرامي فكراً، وتخطيطاً، وتنفيذاً، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاستعداد برؤية متكاملة يمكن بواسطتها استمرار تحقيق الاستقرار الأمني على ساحات عمله المختلفة. ولقد تجسد ذلك في إنشاء صرح أمني يمكن بواسطته تخريج أجيال جديدة من ضباط الشرطة العصريين المؤهلين للتعامل مع مطلوبات العمل الأمني خلال سنوات القرن الحادي والعشرين. وتجسد ذلك في مشروع أكاديمية مبارك للأمن الذي يعد دليلاً ناطقاً على عظم قدر انجازات المؤسسة الأمنية. ويعكس ذلك الصرح الأمني مدى الحرص على تحقيق المزيد من الإنجازات التي يمكن حصرها فيما يلي:

- التوظيف العملي لإمكانات العصر توظيفاً أمنياً من خلال المختبرات العلمية والمعامل الفنية.
- تطوير خطط الدراسات العليا وبحوث الجريمة لمواجهة إفرازات الساحة الأمنية المحلية والاقليمية والدولية من خلال تطوير برامج العمل والتدريب في الشعب والمراكز الدولية المختلفة.

وضع البرامج التدريبية والتأهيلية المتكاملة لكافة الضباط بمستوياتهم المختلفة في مراحل التدريب الحتمي في المستويات التنفيذية والإشرافية والقيادية.

إتاحة الفرصة لإعداد المزيد من الخريجين من ضباط الغد، وتلبية الاحتياجات الأمنية العربية والافريقية والدولية.

- رفع مستوى الصقل التدريبي من خلال ميادين تدريبية متطورة ذات تقنية عالية في مجالات الرماية، واصطناع الأحداث الأمنية، والمحاكاة التدريبية، مسارح الجريمة، وصقل المهارات الأمنية للتعامل مع الأحداث المختلفة.
- انشاء مركز متطور للتدريب على إدارة الأزمات الأمنية، وإعداد حوارات التعامل معها من خلال فرق عمل للسيطرة والمواجهة لمختلف الأزمات الأمنية.
- وضع خطط تنفيذ المناورات الأمنية من خلال مشروعات للتدريب المشترك والجماعي لمختلف عناصر تنفيذ العمل الأمني.

وتلك الإنجازات المتلاحقة والمتتابعة للاستراتيجية الأمنية المصرية، على المستويات الاقليمية والعربية والدولية) تحققت بفضل اعتمادها وآليات تنفيذها على استخدام أساليب البحث العلمي في مواجهة الجريمة بصفةعامة، والجريمة المستحدثة بصفة خاصة، ولرصدها لقضايا الساعة، وما تحفل به الساحة الشرطية من أحداث، بما يمكنها من التفاعل مع أي متغيرات أمنية قومية وعربية ودولية، وهي في كافة مراحل تنفيذها وتطورها، تواكب كل تطوير يلحق بأساليب البحث العلمي لامكانية تحليل الأحداث والتنبؤ بها، بما يضمن له التفوق في أي تحديات أمنية مستقبلية، صوناً للاستقرار وتنمية للانجازات الأمنية القومية والعربية والدولية.